السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 2 نيسان 2015 ـ الموافق 13 جمادى الثانية 1436 هـ ـ العدد 13036

AS-SAFIR Arabic political daily - April 2, 2015 N° 13036

1

أول «كيبوتس» في فلسطين اسس عام 1910، على أساس تعاوني واشتراكي ولكن هل يعني ذلك عنصرية واستعمارية أقل؟ وتمارين على ممارسة حق السرد والذاكرة: معرض اميلي جاسر وقوة السخرية.

2

هل وصل المشروع السياسي الفلسطيني الى مآلاته النهائية بتحوله الى إدارة بلدية كبيرة مثقلة بالديون في ظل الهيمنة الإسرائيلية. وفي اريحا/ياريخ، مدينة القمر، يقفز الماء من السهول الى رؤوس الجبال.

3

البشرى السارة من فلسطين: تشتت الأرض والاقتصاد والحكم.. ووحدة الشعب. وصور وحكايا من معرض في حيفا وغزة في آن: «ألعاب غير معترف بها». وعلى الموقع: من جامعة النجاح في نابلس.

4

من سرق الأرض؟

تبدو المقولة اعتياديّة ومكررة ومفهومة ضمناً في سياق الوقاحة الاستعماريّة: «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». لكنّ قوتها الحقيقيّة لا يُمكن أن تُفهم إلا بفهم تأثيرها على تصميم النظام العنصري الصهيوني، وإرسائها لمنطق الجهاز القانوني الذي يُنتج الجوهر الاستعماري لهذه الدولة. مركّبانِ أساسيّان في هذه الجملة – الشعب والأرض– ومعالجة هذين المركّبين هي الوظيفة الأساسيّة للنظام السياسي في إسرائيل: تصميم «الشعب» الذي يحقّ له الوجود، وتأمين السيطرة على الأرض. هل هذه عودةٌ إلى الأساسيّات؟ إنها كذلك، إذ يتزامن يوم الأرض مع انتخابات يُصر فيها الإعلام (الغربي بالأساس، ومن ثم العربي) على أن «العنصريّة تتزايد» في إسرائيل، وكأن العنصريّة ليست بنيويّة في نظام سياسيّ إنما مجرّد ظاهرة تتزايد أو تتراجع بحسب المتغيّرات السياسيّة. ويأتي هذا الانشغال في إطار انشغالٍ أوسع بالصراع بين «يسار» ويمين الصهيونيّة. فما هي العلاقة بين القضايا الجارية المتعلّقة بالانتخابات والقضايا الأساسيّة والجوهريّة في شكل النظام الإسرائيلي؟

الادّعاء بأن العنصريّة هي ظاهرة في إسرائيل وليست جزءاً جوهرياً من نظامها يقوده بالأساس ما يسمّى اليوم باليسار الإسرائيلي كجزء من حربه على اليمين. لأن الجذور الحزبيّة لهذا «اليسار»، متمثلة بحزب «ماباي»، هي التي تولّت بعد النكبة تحويل الايديولوجيا الصهيونيّة العنصريّة إلى نظام سياسيّ، مركزةً كل اهتمامها في المركبين الأساسيين – الشعب والأرض. في العام 1930 تأسست «ماباي» كحركة صهيونيّة اشتراكيّة تزعّمها دافيد بن غوريون، الذي أعلن قيام إسرائيل بعد النكبة، وواصل الحزب استفراده بحكم إسرائيل حتى العام 1977. كانت ميزّة الحزب الأساسيّة أنه يعتمد قاعدة شعبيّة مكوّنة أولًا وأخيراً من المستعمرين اليهود القادمين من الدول الأوروبيّة ويُطلق عليهم اسم «أشكناز». متحضّرون متنوّرون بسراويل قصيرة وقبّعات تحمي بياض وجوههم، أسسوا كل أجهزة الدولة وتمكّنوا منها، لا سيما تلك الأمنيّة.

الأرض للأشكناز، والشعب للجميع

مرّت العمليّة الأساسيّة في تحويل الصهيونيّة إلى نظام سياسيّ عبر تعريف الشعب الذي يحقّ له الوجود أولًا، فوضع هؤلاء المستعمرون الأوروبيون أولًا قانون «العودة» عام 1950، وهو القانون الذي يُتيح لكل يهودي في العالم أن يحصل على مواطَنة إسرائيليّة متى شاء، ثم سنّ قانون «المتسللين» عام 1954 الذي يمنع عودة أي فلسطينيّ إلى بيته، وهو بهذا حدد وصمم نهائياً ملامح «الشعب». لكنّ هذا الشعب لم يكن يحوي المستعمرين الأوروبيين فقط، بل اليهود العرب (ويسمّونهم الشرقيين) الذين استُقدموا إلى فلسطين للمشاركة في المشروع الاستعماريّ. هم، باعتبارهم يهوداً، لهم الحق الكامل في دائرة «الشعب اليهودي». لكن هل يتساوى الأوروبيّ والشرقيّ في الهيمنة؟ السطوة الاستعماريّة الحقيقيّة «بموديلها» الكلاسيكي الأوروبيّ تمثّلت بتصميم حزب «ماباي» لمركّب الأرض، عبر منظومة استيلاء على أراضي فلسطين بحيث تبقى الأراضي بملكيّة استعماريّة أوروبيّة خالصة. وليس هذا الخيار إلا إدراكاً عميقاً بأن هيمنة الاستعمار الحقيقيّة على فلسطين لا يمكن أن تُنجز بهيمنة اجتماعيّة أو ثقافيّة، إنما فقط بالسطو الماديّ على إمكانيّة حياة الفلسطينيين، أي على الأرض.

في العام 1901 أسس هرتسل الصندوق القوميّ اليهوديّ الذي يهدف لجمع الأموال من اليهود في أوروبّا بهدف شراء الأراضي في فلسطين وتخصيصها لمصلحة الشعب اليهودي والاستيطان فيها. قانون الصندوق الداخليّ يقضي بألا يبيع أي من أملاكه لغير اليهود. وهو لم يوفّر أي وسيلة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة قبل النكبة ـ شراءها بمبالغ خياليّة، شراءها عبر سماسرة عرب، تزوير المستندات.. وغيرها أساليب كثيرة. وطبعاً، أموال أوروبّا لأوروبّا. تجمّعت هذه الأراضي التي استولى عليها الصندوق لمصلحة مستوطنات يسكنها يهود أوروبّا التي تنظّمت كتعاونيّات اشتراكيّة تُسمى «كيبوتس». عدد صغير من العائلات يجتمعون فيها فيمنحهم الصندوق اليهودي مساحات هائلة من الأراضي بغرض تطويرها. لا تزال الكيبوتسات

عبد عابدي ـ حيفا/ فلسطين

(ونماذجها المختلفة، مثل «الموشاف» والبلدة الجماهيريّة) تحتفظ بهذا الإرث التاريخي، ويشكّل الأساس لامتيازاتها الماديّة في إسرائيل، وترمز للهيمنة الأشكنازيّة في فلسطين، ترمز لنفي وجود العرب وتطهيرهم عرقياً، كما ترمز للتمييز ضد اليهود الشرقيين.

القانون الإسرائيلي صندوق أدوات لصندوق اليهود

بعد النكبة، وفّرت الدولة الإسرائيليّة للصندوق القومي اليهودي (وانضمت إليه «دائرة أراضي إسرائيل») سلسلة طويلة من الأدوات القانونيّة والتنظيمية التي أتاحت له سيطرة كاملة على الأراضي العربيّة المحتلّة عام 1948. بدأت الكارثة طبعاً بسنّ قانون أملاك اللاجئين في العام 1950، الذي يصادر كل أملاك الفلسطينيين في القرى والمدن المهجّرة، بما في ذلك أراضيهم، وينقلها للملكيّة الدولة التي توكّل الصندوق القومي اليهودي بإدارتها. كذلك، فعّلت إسرائيل أنظمة الطوارئ الانتدابيّة التي تتيح إعلان الأراضي الخاصّة كمناطق عسكريّة مغلقة يُمنع دخولها، واستخدمت نظام الطوارئ هذا لتهجير القرى التي لم تُهجّر حتّى النكبة، عشرات القرى في شمال فلسطين (تشتهر منها اقرث وكفر برعم) وقرى في جبال، وقرى كثيرة في النقب. ثم سنّت إسرائيل سلسلة من القوانين أهمها «قانون شراء الأراضي» الذي يتيح مصادرة الأراضي لأغراض عامّة، ويمكّن الدولة من شراء الأراضي من دون موافقة أصحابها. يوم الأرض الذي يصادف الثلاثين من آذار/مارس اشتعل بعد أن أعلنت إسرائيل في العام 1976 أن أراضيَ في منطقة الجليل اسمها «أراضي الملّ» هي منطقة عسكريّة مغلقة بغية مصادرتها. وهو إعلان جرّ قراراً بالإضراب العام والمواجهات العنيفة التي سقط خلالها ستّة شهداء.

المساحة الساحقة من الأراضي التي صادرتها إسرائيل من العرب، ذهبت للنخبة الاستعماريّة الأوروبيّة، خاصةً في عمليّات توزيع شاملة للأراضي على المستعمرات. هذه العمليّة التاريخيّة التي حولت الأسس الفكرية الاستعمارية والعنصريّة إلى نظام سياسيّ على الأرض، تمّت على يدّ حكم الصهاينة الأوروبيين متمثلين بالحزب «اليساري» بقيادة بن غوريون. في العام 1977، وبعد نضوج قدر كاف من الحقد الطبقيّ والاثنيّ لدى اليهود الشرقيين، استغلّ حزب الليكود (اليميني، الصهيوني الليبرالي) بقيادة بيغن هذا الشرخ ليُحدث «انقلاباً انتخابيّاً» بعد 30 عاماً من حكم «اليسار». جيّش اليمين جموع اليهود الشرقيين محوّلًا إنكارهم لهويّتهم العربيّة وموجهاً حقداً نارياً تجاه الفلسطينيين (بشعبويّة مفرطة ومعلنة وفجّة)، إلى نوع من أنواع شهادة الجدارة بالانتماء لهذا المجتمع الاستعماري الذي يحكمه الأوروبيّون، علاوةً على الرغبة الجامحة للانخراط في الجهاز الأمني الذي يُعتبر صكّ القبول في مجتمعٍ عمدتُه الأولى والأخيرة هي الحرب.

لقد نجحوا..

بالمحصّلة، وفي يومنا هذا، تسيطر السلطات الإسرائيليّة على 93 في المئة من الأراضي المحتلّة عام 1948، وكلّها بملكيّة رسميّة. نسبة تأميم أراضي لا تضاهيها إلا مثيلتها في الدول الشيوعيّة. كل هذه الأراضي تنقسم إدارتها بين الصندوق القومي اليهودي ودائرة أراضي إسرائيل، المؤسستان لهدف واحد أساسيّ: تأمين بقاء هذه الأراضي بيد الشعب اليهودي. وهما مؤسستان يحركهما مبدأ واحد: أكثر كمّ من العرب، على أقل مساحة من الأرض. لقد نجحوا.. الفلسطينيّون داخل إسرائيل لا يملكون إلا مساحة تشكّل 3 في المئة من الأراضي، وهي مساحةٌ تتم ملاحقتها من قبل السلطات الإسرائيليّة من دون هوادة.

عودة للهيمنة الأشكنازيّة.. بقي أن نُشير إلى أن غالبية الأراضي التي تملكها الدولة (الـ 93 في المئة) وُزعت على التجمّعات السكانيّة التي يعيش فيها الأشكناز من دون غيرهم. 80 في المئة من الأراضي التي تملكها الدولة (86 في المئة من إجمالي مساحة الأراضي المحتلّة عام 1948) هي أراض مخصصة لتجمّعات سكّانيّة يعيش فيها ليس أكثر من 600 ألف نسمة، أغلبيتهم الساحقة من اليهود الأوروبيين، وهم لا يشكّلون إلا 8 في المئة فقط من 8.18 ملايين نسمة يعيشون داخل الكيان الصهيوني. والجشع طبعاً لا قاع له.. السلطات الإسرائيليّة ما زالت تلاحق الفلسطينيين على القليل الذي يملكونه. في النقب مثلًا، يشكّل الفلسطينيّون 31 في المئة من إجمالي سكّان صحراء النقب، لكنّهم يعيشون على 3 في المئة من أراضي النقب فقط، وماذا تنوي إسرائيل؟ حصرهم في 1 في المئة فقط.

وتستمرّ الكذبة الغربية

وتستمر الانتخابات، ويستمر فرسان المفاوضات عند القيادة الفلسطينيّة ينتظرون ابتسامة من «اليسار الاشكنازي» ليطلب يدهم إلى طاولة المفاوضات لعشر سنوات أخرى. وتستمر مخططات مصادرة الاراضي: بحجة مدّ السكك الحديديّة، وفتح الأوتوسترادات على حساب الأراضي العربيّة، وتوسيع المستوطنات في الجليل والنقب والمثلّث.. ويُمنع إصدار تراخيص البناء لعشرات السنوات، ومن ثم تهدم كل البيوت التي شُيدت من دون ترخيص لأن الناس لم يجدوا مكاناً يسكنون فيه. هذا طبعاً قبل أن ندخل في إمكانيّات التطوير المدنيّ المعدومة، وقتل الاقتصاد الزراعي ومنع تطوير المناطق الصناعيّة منذ عقود طويلة وقتل الحيّز العام في القرى العربيّة وتحويلها إلى مجرّد مساكن ينام فيها الناس بعد نهارٍ طويلٍ من العمل في أسواق الإسرائيليين واقتصاد الإسرائيليين.

ويستمر اليسار الأشكنازي في إسرائيل في إقناع العالم كلّ مرة من جديد بأنه البديل للعنصريّة والبديل للاحتلال، وأن العنصريّة تكمن في الشعبويّة السمراء والكراهية الظاهرة في الشارع ضدّ العرب، وأنها كراهيّة دينيّة بين المتدينين اليهود والمتدينين المسلمين، وأن المشكلة أصلًا مشكلة بين شرقيين يتصارعون بتخلّفهم. بينما هم وحدهم من يقودون الطائرات ويقصفون ويظهرون في نهاية الأسبوع في المرافق العلمانيّة النخبويّة، هم ذاتهم الذي يظهرون بوجوههم البيضاء المبتسمة بمظاهر متحضرة متنصلة من العنصريّة، ماسحين عنهم تاريخاً من الاستعلاء الاستعماري، وقد أرسوا أمتن الأسس لأبشع النظم العنصريّة في أيامنا، و»أوسع عمليّة سطوٍ مسلّح عرفها التاريخ الحديث».

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

تحريرُ الأرض وتذكّرها.. و«لَبْرَلَتُها»

لعلَّ قدر الشعوب المضطهَدة أن تخشى على ماضيها. لعلّها الغريزة الوقائية في داخلنا، أو لعلّ الأمر متعلّقٌ بي بكلّ ببساطة، لا أعلم. لكني كلما لوّن السياسيون آفاقاً جديدة لشعبي، خشيتُ على الماضي أكثر من خشيتي على المستقبل. وفي مناسبات تذكارية مثل يوم الأرض، يتضخم هذا الخوف، فأسأل نفسي، إذا ما حلّ السلام يوماً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ما الذي سيحدث لماضينا؟ ما الذي سيعنيه الاحتفال بالأرض في هذا المستقبل الافتراضي؟ قد يكون السؤال غريباً، إزاء ما أدّت إليه «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين من حروب وقمع واستيطان يفوق ما أحدثته من سلام. لكن السؤال يبقى جديراً بالتأمل. فكلُّ محاولة لصوغ مستقبلنا هي محاولة لصوغ ماضينا، ما يجعل المرء محتاجاً إلى التفكير في كليهما معاً.

هذا بالضبط ما وطّدتُ عزمي على فعله. دسستُ ذكريات شعبي في صندوق وألقيتُ بنفسي في مستقبل افتراضي كما تخيّله أولئك الذين يسعون لأن يجلبوا لنا «السلام». اخترتُ، بدايةً، «وادي السلام»، مشروع السلام العملاق الذي يسعى بتكلفة تبلغ 30 مليار دولار إلى جَعْلِ وادي عربة جنّة رأسمالية. وكان قد حظي بتأييد واسع من اللجنة الرباعية والولايات المتحدة وتركيا وألمانيا واليابان ومجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين والعرب. وينبغي للمرء ألّا يرى في هذا مشروعاً فردياً، بل وجهاً من وجوه إستراتيجية بناء السلام الليبرالية التي هيمنت على الشؤون الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. والفكرة الأساسية هي أنّ الرأسمالية تحلُّ النزاعات.

محمد الحواجري – غزة/فلسطين

وكانت المفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر مدريد قد وقعت إلى حدٍّ بعيد تحت سطوة هذه الفكرة، حيث «ستجلب الحدود المفتوحة والشراكة الاقتصادية الرخاء الذي سينتج، بدوره، سلاماً لا يكون مجرد وَقْف للحرب»1 . وهي اليوم فكرة موجودة في الدعوات إلى «السلام الاقتصادي» والإصلاحات النيوليبرالية في المنطقة. وبتعزيز التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، فإن وادي السلام سوف يسهم في حلّ هذا الصراع المستعصي مرّةً وإلى الأبد.

ليس هذا سوى تجريد بتجريد. وكي أُلقي نظرةً عن كثب إلى ما يمكن أن يكون عليه حال هذا المستقبل، عدتُ إلى فيديو ترويجي على الإنترنت لوادي السلام وما هو عليه من سحر. موقع المشروع هو وادي عرابة على الحدود بين إسرائيل والأردن، لكن ما من حدود، لا أسلاك شائكة ولا حواجز ولا أبراج مراقبة. بدلًا من ذلك، ثمّة مبانٍ زجاجية شاهقة على ضفتي قناة تصل البحر الميت بالبحر الأحمر. وثمّة قطارات صامتة وسيارات ذات تقنية رفيعة تسير في خطوط متعرجة عبر فضاءات مدينية خضراء فسيحة حيث يمكن أن نرى مراكز التسوق والشقق الفاخرة وحدائق الألعاب المائية، بل وأكبر حديقة نباتية في العالم! «سوف يأتي وادي السلام بتغيير لا لبس فيه إلى المنطقة بأسرها»، يؤكّد لنا السارد في هذا الفيديو، «ستزدهر الصحراء الجرداء، وتزهو الأرض القاحلة بالخضرة على جانبي الحدود»2 . وفي نهاية الفيديو، نرى الأعلام الإسرائيلية والفلسطينية واللبنانية والأردنية والمصرية تخفق في انسجام تام. وهذه البيارق التي سبق أن جيّشت الجيوش بعضها في وجه بعض، ها هي الآن رمزُ وحدة متناغمة أحدثتها الثروة والربح والتجارة الحرة.

أعلم أنّ هذا التمدّد في الخيال يؤلم قرّاء هذا المقال. ولكن دعوني أمدده مزيداً من التمدد وأسأل: ما الذي يعنيه أن نتذكر يوم الأرض في مثل هذا المكان؟ ما الذي يمكن للأرض أن تعنيه في مكان تغدو فيه سلعةً تُشرى وتباع؟ وإذا ما خرجت مجموعة من المتظاهرين في هذه الشوارع لتحتفل بيوم الأرض، فهل يكون لرسالتهم أيّ صدى في أيّ شكل وأيّ حال؟ أخمّنُ، أنْ لا. والأسوأ، في هذه اليوطوبيا الرأسمالية، هو أنّ تمسكنا بالأرض سوف يظهر على أنّه تطلّع إلى الوراء لا إلى الأمام. وسيبدو الحديث عن تحرير الأرض فارغاً في موضعٍ يعني فيه السلامُ لَبْرَلَتَها. ومن جديد، سَيُسْكَتُ ماضينا، لا باسم الحرب هذه المرة، بل باسم سلام مزعومٍ. ولذلك أواصلُ خشيتي حين تُرسَم لي مثل هذه السيناريوهات. وكي أخفف منها، أواصل التذكّر، لا من حنين إلى ماضٍ أسطوري، بل لغرس الأمل بمستقبلٍ بديل.

(روابط الإحالات في النسخة الألكترونية)

نديم خوري

استاذ وباحث من فلسطين

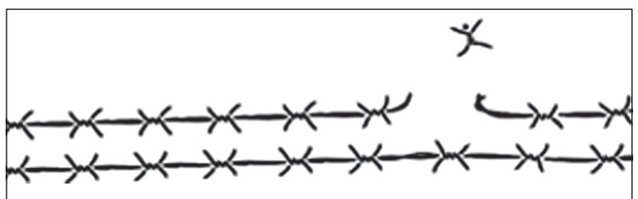

اليمن الموعود بالخراب

لا رابح في الحرب الدائرة في اليمن، ولن يكون.. اللهم إلا القاعدة وأخواتها الذين يعتاشون على الخراب والتفكك ويستحثونه. وهي تتحول بسرعة لأن تصبح حربا إقليمية مباشرة وليس بالوكالة فحسب، وفي هذا كارثة تتعدى اليمن إلى المنطقة بأكملها، إذ تهدد بإطاحة التوازن القلق وبتعميم الفوضى والاقتتال والخراب. وستكرس هذه الحرب، لو وقعت، ومهما كان الشكل الذي ستتخذه، ليس نفوذ إيران من جهة أو السعودية وتركيا ومن ورائهما الغرب من جهة أخرى، بل ومجددا نظرية داعش عن فساد الوضع وحقارة النخب الحاكمة، واستغلاله لحاجة/طموح الأجيال الشابة على امتداد المنطقة لبناء نموذج آخر من الحكم ومن العلاقات الاجتماعية.. وهذا الطموح لم يكن أبداً متمثلا بنموذج داعش، كما بينت الحراكات الثورية منذ بضع سنوات، في اليمن كما في مصر وتونس وسواهما، والتي قمعت وجرى الالتفاف عليها لمصلحة استعادة نموذج الحكم القديم العفن والمفلس. داعش هو الابن الشرعي لذلك الإفشال/الإحباط ولحالة الاستقطاب المذهبي العمياء التي لا تنفك تتعزز.

لا رابح في الحرب الدائرة في اليمن، ولن يكون.. ومما يدعو للغضب أن تقرر قمة عربية إنشاء قوة مشتركة لخوض حرب في بلد عربي، أو بلدان ربما. قد «يحلل» بذا الحكم المصري المليارات الخليجية المتدفقة عليه، وقد يتخلص من عبء الفلاحين/الجنود بإرسالهم إلى الحروب، لكنه قطعا لا يبني مكانة لمصر، ولا يتجاوز الفراغ العربي الذي جعل مشاريع الإمبراطوريات الإيرانية والتركية تنتعش.

لا رابح في الحرب الدائرة في اليمن، ولن يكون. سيُدمَّر البلد الجميل وسيُقتل الناس وسيزدادون بؤسا فوق بؤسهم. وليس هناك ما يدعو أي طرف أو فرد في اليمن لاختيار «معسكره». فهذه حرب عقيمة. لا يبرر الاضطهاد الذي وقع طويلا على الحوثيين انخراطهم في صراع من هذا القبيل، ولا طموحهم لتحقيق الغلبة، ولا يمكن التساهل مع ظل علي عبد الله صالح وألاعيبه الشيطانية، كما يدعو للغثيان أن ينحاز عبد ربه منصور هادي بهذه الطريقة المفلسة إلى حام بات «يمتلكه».. الأمل كل الأمل أن يتبلور صوت يرفض هذا الاستقطاب ويدعو إلى الخروج من التخندق القائم. وهذا، ولو لم ينجح في وقف دوامة العنف والدمار، ليس فحسب «موقفا مبدئيا لا نفع منه»، وإنما هو يؤسس للغد.

نهلة الشهال

العربي السفير

«هذي الكواكب قد تأجج نورها والليل آذن بالرحيلِ.. فخذ يدي.. إنّي أصارع كي أراكَ .. فهل تجود بعودةٍ ميمونة في الموعد.»

من قصيدة بعثتها والدة الأسير نهار السعدي إليه بمناسبة عيد الأمّ

معتقل في سجن أيالون وموضوع في العزل الإنفرادي منذ أيار/مايو 2013.
بدأ إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ 20 تشرين الثاني /نوفمبر 2014

يوم الأرض

الكيبوتس ومدن التطوير

سياسات التحكم بالإنسان في إسرائيل

سامية الزرو – الأردن

في عام 1910 أقيم «كيبوتس دجانيا» على البحر الميت. كان أول كيبوتس تعاوني اشتراكي يقام داخل فلسطين، وأقيمت على أثره عشرات الكيبوتسات التي خصصت لفرضي الزراعة والصناعة. لعقود تالية، ظل الكيبوتس واجهة الصهيونية، تعرض فيها «الإنسان الجديد» الذي شكلته بداخلها. الكثير من الحماس الذي قوبلت به نشأة إسرائيل في العالم كان ناجماً عن الإعجاب بالكيبوتس وبإدارة الحياة فيه.

لم يكن الكيبوتس مجرد مستوطنة تعاونية، بل خلق مفاهيمه الخاصة وإنسانه الجديد. في الكيبوتس كان الجميع يأكلون، يغسلون ملابسهم، يستحمون ويعملون سوياً، بل وينام أطفال أعضاء الكيبوتس معاً أيضاً. لا ملكية شخصية هنا. الكيبوتس ملك «هاكيرن هاكييمت»، وهي المؤسسة المسؤولة عن شراء أراضي فلسطين وإعدادها للاستيطان اليهودي، وليس لأحد فيه الحق في الملكية، بما فيها ملكية الأطفال. يمكن القول إن الكيبوتس قد أسهم إسهاماً كبيراً في تكوين صورة «الحالوتس» العبرية، أي «الرائد»، الوقح، غير المتدين، منتصب القامة، الذي يمسك فأساً في يد وسلاحاً في اليد الأخرى.

كان هذا هو الزمن الذهبي للكيبوتس، وللصهيونية بالتبعية. بعد إعلان قيام الدولة تغير كل شيء، ظهر في المشهد بشر جديدون، واستوطنت إسرائيل وبنت أماكن أخرى. وبدأت الأزمات الاقتصادية تظهر في الواقع.

رؤية اليهود العرب

في أوائل الخمسينيات تعرف الصهاينة على المهاجرين اليهود العرب الذين أتوا في هجرات كبيرة إلى فلسطين لأول مرة. يقدم فيلم «صالح شباتي»، المعروض عام 1965 لأول مرة نمطاً لليهودي العربي، غير القادر على التلاؤم مع حياة الكيبوتس الغربي الحديث. صحيح أن الفيلم ينتصر في النهاية لـ «صالح شباتي»، الذي ينجح، بحيله الساذجة في الحصول على شقة والارتقاء اجتماعياً، ولكن الفيلم يقدم النمط الذي رآه سكان الكيبوتس في أوائل الخمسينيات لليهودي الشرقي: مثير للسخرية، متدين، عجوز ومتواكل وساذج.

في إحدى فقرات الفيلم الوثائقي «الكيبوتس» للمخرجة عنات زلتسر والمقدم بودي بر أون، يقول عضو بالكيبوتس: «منذ العشرينيات وحتى إقامة الدولة في الواقع، كانت الهجرة تتم انتقائياً، وخصصت لنخب مثل الحركة الكيبوتسية، لهذا فإذا رأيت كيف بدا الاستيطان اليهودي عشية حرب الاستقلال، ستجد أنه كان مثل اسبرطة بشكل ما. أي، رجال في الأساس وشباب في الأساس. لم يكن الأمر هكذا مع الهجرة الكبيرة من اليهود الشرقيين وقت إقامة الدولة، حيث هاجر إلى الكيبوتس أطفال وشيوخ ومرضى، وبالأساس أشخاص لا يستلهمون الطابع الاشتراكي النخبوي للحركة الكيبوتسية».

لم تستوعب الكيبوتسات الهجرات الضخمة من البلدان العربية، والتي حُمل ابناؤها بالتبعية إلى معسكرات من خيام فقيرة وبلا كهرباء سميت بالـ «معابر»، ونقلوا على إثرها إلى «مدن التطوير»، التي جرى بناؤها في الخمسينيات والستينيات بهدف استيعابهم. ظلت هذه هي التقسيمة السائدة حتى اليوم بدرجات متفاوتة: أعضاء الكيبوتسات «الراقية» المدعومة من الدولة إشكنازيون، وسكان مدن التطوير الفقيرة من اليهود الشرقيين، قبل أن ينضم إليهم اليهود الروس في أوائل التسعينيات.

الكيبوتس في مقابل مدن التطوير ظل مثالاً لعدم المساواة الصارخة التي يتمتع بها الإشكنازيون في إسرائيل مقابل اليهود الشرقيين. في ورقة بحثية بعنوان «عدم المساواة هو موضوع جغرافي»، يشرح أورن يفتحئيل أستاذ الجغرافيا بجامعة بن غوريون، أنه سواء في الجليل (شمال فلسطين) والنقب (في الجنوب)، يسود نموذج موحد، نخبة قليلة إشكنازية تسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي، في مقابل الشرقيين الأكثر عدداً الذين يسيطرون على مساحات أقل، وفي ذيل القائمة العرب الفلسطينيون، الأكثر عدداً، وذوو الأراضي الأقل.

الإزاحة للهوامش

«رواد رغم أنفهم»، هكذا يوصف اليهود الشرقيون الذين سُكّنوا في مدن التطوير الفقيرة. يشير هذا إلى مواقع هذه المدن، التي تقع في مناطق متاخمة للعرب أو على أراض مصادرة من العرب، مثل ديمونة وكريات جت في النقب، كريات شمونه في الجليل، وغيرها. الاستراتيجية نفسها سرت أيضاً على أحياء المدن الكبيرة، كما يقول يفتحئيل، مثل مصرارة والقطمون في القدس، خليصة ووادي صليب في حيفا، المناطق الشرقية لبافا، وغيرها، مما جعل هذه المناطق هي الأقل أمناً في إسرائيل، كما أنها، على نقيض الكيبوتس في سنوات مجده، لم تحظ أبداً برعاية مؤسسية، وبالتأكيد لم تعتبر هي واجهة الصهيونية، وإنما بالعكس، يمكن اعتبارها شارعها الخلفي. تقدم إسرائيل نفسها اليوم بوصفها هي المركز، تل أبيب الضاحة والكوزموبوليتانية، وليس الضواحي التي تقع فيها مدن التطوير.

في كتاب «يهودية وديموقراطية: اختبار في التعليم. كتاب عن التعليم، القومية، العرقية والديموقراطية»، يقدم لنا الباحث من أصل مغربي، سامي شالوم شطريت، تفسيراً لتسكين اليهود الشرقيين في المناطق المتاخمة للعرب: «شكّل هذا طريقاً سريعاً لوضع هؤلاء اليهود أمام انعكاسهم العربي والذي كان وقتها هو العدو نفسه، مثلما أن سائر أقربائهم قد تم تسكينهم في القرى الحدودية في الشمال أو في الجنوب، وتعلموا على جلدهم، هنا في دولة إسرائيل، أن العربي هو عدو اليهودي ومضطهده. أي أن الواقع اليهودي العربي الذي شكلته الصهيونية الإشكنازية في أرض إسرائيل أثبت لهم فيما يتجاوز أي شك أن الهوية العربية هي عدوة الهوية اليهودية. وأكثر من هذا، فإن اليهودي ليس بإمكانه أن يكون يهودياً كاملًا، وليس إسرائيلياً فحسب، إن لم يكن نقياً ومتحرراً من أية ذرة عروبة».

كانت هذه استراتيجية ناجحة على ما يبدو. فمعدلات التصويت للأحزاب اليمينية المتطرفة، الليكود ثم شاس، أعلى لدى اليهود الشرقيين الساكنين في «الضواحي» مما لدى اليهود الإشكنازيين المتعلقين بالـ «كيبوتس» كنمط حياة. ولكن الأمر لم يكن هكذا من البداية. الأديب من أصل عراقي سامي ميخائيل، وهو صاحب رواية «متساوون ومتساوون أكثر»، التي يصف فيها حياة اليهود الشرقيين في المعابر الفقيرة، يملك رداً بليغاً على هذا. يذكرنا في محاضرة ألقاها في جامعة حيفا بأن كل التعصب اليهودي المسيحاني ليس وليد اليوم وإنما كان ابناً للكيبوتس وللحركة الصهيونية في الأصل: «الاحتلال كارثة في تجسده بالنسبة لإسرائيل. أرض إسرائيل الكاملة، الحماس للاحتلال، للسيطرة والاستيطان في قلب تجمع سكاني فلسطيني مكتظ، هذه العاصفة الجارفة تربت في حضن الصهيونية التي ترى نفسها مستنيرة، علمانية واشتراكية. تعبير «أرض إسرائيل الكاملة» لم ينمُ في حزب الليكود ولا في المدارس اليهودية الدينية القومية، وإنما تم صكه في كيبوتس عين حارود على يد شعراء، أدباء ومفكرين».

انهيار الكيبوتس

ماذا يعني أن تكون «عضو كيبوتس»؟ يتساءل المدون راعي كاتسير، ويجيب: «أن تكون عضو كيبوتس، يعني أن تسير حافياً طول الطفولة، أن تكبر في مكان مشترك للأكل وليس مطبخ ماما، لا تبتسم أبداً، أن تدخن نوفلس لأن هذا ما يدخنه الكبار، ولكن لأن العلبة تكلف تسعة شيكلات، أن تفكر أنه من الطبيعي أن تنام مع أشخاص آخرين في نفس السرير وأن تكره أي شخص لا تعرفه حتى لو كان عضو كيبوتس ولكن لا ينتمي لحركة الشبيبة في كيبوتسك.. أن تترك الكهرباء مشتعلة لأن الكيبوتس هو من يدفع، أن تسافر على موتوسيكل كأنما ولدت عليه.. أن تتحدث دائما بلا مبالاة ساخرة، أن تولد باسم وأن تأخذ في سن السادسة لقباً غريباً يرافقك حتى موتك، أن تكون معاقاً من ناحية المشاعر.. أن تخترع لكل شيء اسماً آخر أكثر عملية.. أن تنتقل دائما عبر الحقول حتى لو لم يكن الطريق أقصر، أن تضاجع فتيات من كل العالم بدون أن تسافر للخارج مرة واحدة في حياتك.. ألا تمشي أكثر من عشرين دقيقة لفتاة.. ألا تمشي بمحفظتك أبداً لأن الجميع يسجلون لك الحساب، أن تقود سيارات من سن العاشرة».

هذه هي مجموعة الصور المرتبطة بعضو الكيبوتس. تنتمي الصور لأزمنة مضت. والآن تبدو كمجرد ذكرى باهتة لحلم كبير قديم. صحيح أن الكيبوتس ما زال يذكر الناس بهالة المجد التي ارتبطت به قديماً، ولكن ما جرى في العالم ارتبط به أيضاً، انهارت الكتلة الاشتراكية وبدأ الكيبوتس يخطو خطوات واسعة نحو الخصخصة.

يشرح لنا فيلم عنات زلتسر كيف أن دخول التلفزيون للكيبوتس كان حدثاً مزلزلًا، حيث شاهد أعضاؤه المنغمسون في الحياة الاشتراكية التعاونية، لأول مرة على الشاشات مستويات حياة مرتفعة يعيش فيها الإسرائيليون الآخرون، وبدأوا في الانفتاح تجاه مستويات حياة أعلى، بدأت الأمهات في التصريح برغبتهن في الاحتفاظ بأطفالهن إلى جانبهن، بعد أن كان جميع الأطفال ينامون سوياً في غرف مشتركة، بدأ التضخم في النفقات والاعتماد على قروض بنكية، في مجالات مثل البناء وتأثيث البيوت، إلى أن وجدت الكيبوتسات نفسها غارقة في ديون ضخمة، وتزايدت وتيرة الهجرات الجماعية، خاصة بين شباب أنهوا الخدمة العسكرية لتوهم، وتولد الإحساس أن من تبقوا في الكيبوتس هم غير القادرين على مغادرته، أي العجائز. دب الوهن في الجميع. ودخل أعضاء الكيبوتس في حالات من البطالة المقنعة.

في نهايات الثمانينيات، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بدأت خصخصة الكيبوتس تحت مسمى «الكيبوتس المتطور»، سواء عبر منح أعضاء الكيبوتس أجوراً متفاوتة بحسب سوق العمل، أو بالخصخصة الكاملة للقطاعات، بما فيها القطاعان الأهم، التعليم والصحة، اللذين عُدّا بمثابة «قدس الأقداس» في الكيبوتس القديم. في 2012 مثلًا يعيش حوالي 140 ألف شخص في 274 كيبوتس على طول إسرائيل، تبقى منها فقط حوالي 70 على غرار الكيبوتس القديم التعاوني.

برغم هذا، ظل الكيبوتس هو الابن المدلل للدولة، وقدمت له تسهيلات قضائية كثيرة لدرجة أن قراراً كاد يصدر عام 2001، يسمح لأعضاء الكيبوتس بتغيير نشاط الأرض التي يعملون عليها من الزراعة إلى البناء، بما يعني مزيداً من فرص الربح لأعضاء الكيبوتس، غير أنه سرعان ما رُفض بعد دعوى رفعتها حركة «القوس الشرقي الديمقراطي». كان هذا انتصاراً نادراً لليسار الشرقي على احتكار الكيبوتسات والنخبة الإشكنازية للموارد والأراضي في إسرائيل. وإن لم يمنع استغلال أراضي الكيبوتس في إقامة صالات ديسكو، محطات بنزين، مخازن، غرف للإيجار، أكشاك للوجبات السريعة، وكل الأغراض التجارية والترفيهية غير المتعلقة بالزراعة ولا بالصناعة.

هكذا انهارت الصورة الاشتراكية البراقة للكيبوتس، تخصخصت موارده وانطفأ حلمه، ولم يعد يتبق منه إلا «إشكنازيته»، وسيطرته على الأراضي والموارد مقابل الأراضي الواقعة حوله، وإسهامه الأكيد في تكوين شخصية «الإسرائيلي» كما يحب أن يرى نفسه.

نائل الطوخي

روائي ومترجم من مصر

تمارين على ممارسة حق السّرد والذاكرة

لأغـراض إنسانيّة بالضرورة، يبدو أن كمًا كبيراً من الإنتاج الفنّي الفلسطينيّ الذي يخاطب القضيّة الفلسطينيّة يستمدّ هويّته من العدالة الشعريّة. فبين الفنّانين الشباب الذين يتبنّون السخرية العالية التي تسخر ممّا يمكن تفاديه، وبين المأساة التي توثّق العواقب وتعتبر أداة فنيّة منهجيّة كلاسيكيّة، يبرز جيل فنّي جديد يهرّب التزامه السياسيّ عبر القنوات نفسها التي تستعملها السّلطات على أشكالها.

وإذا أردنا تتبّع تجسيد الاحتلال الإسرائيليّ في الفنّ الفلسطينيّ انطلاقاً من «يوم الأرض»، لعلّه من المناسب استعادة مقال إدوارد سعيد المشهور، «الحقّ في السّرد»، الـذي يرسي قيمة عليا لسرد الحقائق التاريخيّة وترويجها من قبل صاحب الحقّ كمرجع محوريّ لاستعادة القصص الفرديّة وإعادة إحلالها في السياق التاريخيّ المتوحّش.

وفي محاكاة للمقال، يمكن اعتبار أعمال الفنّانة الفلسطينيّة أميلي جاسر صدى فنيّاً لدعوة سعيد في المقال: «لا تتكلّم الحقائق عن نفسها، بل تتطلّب سرداً اجتماعياً ملائماً لاستيعابها والمحافظة عليها وتعميمها. وعلى مثل سرد كهذا أن يمتلك نهايةً وبداية. في القضيّة الفلسطينيّة: وطناً لحل المنفى منذ العام 1948».

هذا ما يتّضح في عمل فنّي لجاسر(*) يُعرض ضمن معرضها الذي يقام حالياً في «دارة الفنون» بعمّان يستعيد العام نفسه الذي احتلّت فيه فلسطين. حين نهبت إسرائيل قرابة 30 ألف كتاب من منازل ومكتبات ومؤسّسات فلسطينيّة، بقي 6 آلاف منها في المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة في القدس كـ«ممتلكات مهجورة» تحت رمز «A.P» الذي يشمل المنازل التي هُجِّر أهلها أيضاً. وعلى مدار عامين، قامت جاسر بتصوير هذه الكتب ومحتوياتها، سرّاً، بواسطة هاتفها النقّال، لتعيد طباعتها وتعرضها ضمن عمل أطلق عليه عنوانه « ex libris». ضمن الصور، نستطيع العثور بسهولة هنا على متعلّقات شخصيّة كان من الواضح تعمُّد تصويرها ضمن الكتب: ورقة شجر متيبّسة، بطاقة معايدة (أو صلاة) تتضمّن رسماً للمسيح، أوراق مطويّة، رسومات على هوامش الصفحات، بطاقات تصنيف الكتب في المكتبات، أختام لأصحاب الكتب تؤكّد ملكيّتهم لها، وحتّى أثر واضح لفنجان قهوة أو كأس شاي على إحدى الصّفحات. وكجزء متّصل بالعمل، عُرِضت ثلاثة من إهداءات هذه الكتب كجداريّات في أنحاء «دارة الفنون». وقبلها في مساحات عامّة بأماكن عدّة مثل نيويورك وكاسل في ألمانيا.

فكما على جدران عامّة في نيويورك وكاسل، تطالعنا، على الجدار الداخليّ لمبنى من مباني دارة الفنون، عبارات مكتوبة بخط ضخم: «خدمة للعلم والأدب أقدّم هذا الكتاب النفيس هديّة لمكتبة مدرسة الذكور الابتدائيّة بعكّا. 10 مارس سنة 1924. كاتب إدارة المعارف، عكّا، حنّا موسى».

ربّما تمثّل هذه «الجداريّات» وأعمال فنيّة أخرى العالم الفنّي السّردي لأميلي جاسر الذي يحاول، على الدّوام، تهريب ماهية القضيّة الفلسطينيّة في جماليّات تم ترسيخها سلفاً لمتلقّي الفن الحداثي، خاصّة بالتعاطي مع قضيّة تم استهلاكها فنيّاً كالقضيّة الفلسطينيّة. فبدلًا من الانتهاء بالحقيقة وتجلّياتها في أشكال «الكيتش» اللانهائيّة التي تدّعي تمثيل القضايا العادلة، تبدأ أعمال جاسر من هذه الحقيقة عبر التركيز على القصص الفرديّة للناس كأيّ إهداء لكتاب من فلسطينيّ إلى آخر، نهبه الاحتلال الإسرائيليّ وأعيدت كتابته بضخامة على جدران في عمّان أو نيويورك أو كاسل. والنتيجة النهائيّة: توريطنا جميعاً في تمارين بطيئة على ممارسة حقّ السّرد.

فعبر إعادة حكاية التاريخ، تنتزع أعمال جاسر الحقّ بالسرد، وتسرد الحياة بتسليط الضوء على تجارب وذكريات وتفاصيل يوميّة وشخصيّة في فلسطين قبل النكبة، كما يدركها الفلسطينيّون في حياتهم اليوميّة الآن.

لعلّ أعمالها تنجو من مأزق الخطابات الغربيّة، بما تحمله من سرديّة تاريخيّة وذاكرة جمعيّة، بإحدى الطرق التي وصفها إدوارد سعيد في المقال المشار إليه أعلاه: حقّ السّرد، وتسليط الضوء عليه كما الإهداءات على الجدران والأماكن العامة في «ex libris»، حتى يمتلك مشروعيّة السّلطة المستمدّة هنا من احتلال الحيّز العام المتنازَع عليه أبداً. فمن خلال أعمالها الفنيّة تعطي جاسر حق السرد للفلسطيني، وتعيد التركيز على تفاصيل الحياة في فلسطين قبل النكبة.

يبدو أن الأعمال الفنيّة ذاتها تتقيّد بمقال إدوارد سعيد ونظريّاته، حتّى أنّها تبدو انعكاساً فنيّاً لمواجهاته من داخل الأكاديميا ضد الأكاديميا السّائدة. هذا ما يتجلّى في معركة أخرى داخل أداة سلطويّة أخرى: الإعلام السّائد. ففي عمل «السّامي السكسي»، طلبت جاسر من 60 فلسطينيّة وفلسطينياً إرسال إعلانات شخصيّة في أسبوعيّة «Village Voice» الأميركيّة، في ثلاث مناسبات منها عيد الحب، للبحث عن شركاء يهود حصراً للعودة إلى وطنهم باستخدام «قانون العودة» الإسرائيليّ الذي ينصّ على منح حق الجنسيّة الإسرائيليّة، بحسب نصّ القانون الذي صدر العام 1950، لكل من: «طفل وحفيد اليهودي، والزوج من يهودي، والزوج لطفل يهودي، والزوج من حفيد لليهودي».

تضمّنت الإعلانات نصوصاً كاريكاتوريّة في الغالب، مثل: «راقصة فلامينكو فلسطينيّة ساميّة تبحث عن رجل يهوديّ، من أيّ عرقٍ كان، بغرض إقامة علاقة طويلة الأمد والشراكة في الحياة في إسرائيل. أحب الفلافل الفلسطينيّة، وعكّا، وشاطئ غزّة»، و«ساميّ فلسطينيّ يبحث عن شريكة حياة يهوديّة. هل تحبّين العسل والحليب؟ أنا مستعد لتكوين عائلة كبيرة في إسرائيل. لا زلت أملك مفاتيح البيت هناك. في انتظارك».

أثارت الإعلانات، بالطبع، ضجّة في الإعلام الأميركيّ الذي نشرت بعض مطبوعاته تقارير تتحدّث عن تهديدات إرهابيّة، كما عنونت إحداها مقالًا عن الإعلانات: «عامل الخوف: فالنتاين فلسطينيّ أم فخّ؟». لكن ألم يكن ذلك هدف الإعلانات؟ إذ تذكر جاسر في النّص المرفق بالعمل مصطلح «تلويث» المكان المخصّص للإعلانات، تحديداً كـ«وسيلة للطعن في السياق الأميركي الأوروبي حيث تختصّ «الساميّة» فقط باليهود».

على هذا الأساس، يمكن النّظر لأعمال جاسر على أنّها «تلويث» لفضائل وأخلاقيّات الخطاب الغربيّ الفنّي الذي يدّعي، طيلة الوقت، ملاءمته، وكثير من الأحيان «لباقته» السياسيّة. فبينما تستند الأعمال الفنيّة المعاصرة منذ بداية القرن إلى أكاديميا مستعارة من طريقة عمل المنظّمات غير الحكوميّة في منطقتنا، تكرّس أميلي جاسر الشّكل الحديث لهذه الأعمال، لكنّها تجرّده من أيّة ادّعاءات حداثيّة «كيتشيّة» من خلال التركيز على أبحاث طويلة الأمد ومغرقة في القصص الفرديّة، لتشكّل ملامح شخصيّة لما يظهر على أنّه فلسطين ضخم يحتضر ضمن تاريخ يعيد إنتاج احتضاره على أنّه التزام بواجب التقدّم الحضاريّ.

ربّما لذلك ندرك أنّنا لسنا أمام فنٍّ «حقيقي» بحسب التعريفات السّائدة. إنّنا فعلًا نتعرّض، في عالم جاسر الفنّي، إلى فنٍّ مستعار يهرّب التزامه السياسيّ عبر القنوات نفسها التي تستعملها السلطات على أشكالها. وعندما يحصل الصّدام بين هذا العالم وبين السياقات المسلّم بها، يتحوّل هذا الصّدام نفسه إلى عمل فنّي.

يبدو من السّهل تربيط الطريقة التي نرى بها أعمال جاسر بالنظريّات التي تسيطر على عالم الأكاديميا الآن. وربّما ينبع ذلك من حقيقة أن أميلي نفسها ابنة الأكاديميا، من خلال التعاون الوثيق والحوار والأبحاث ضمن الصيرورة الفنيّة مع باحثين وأكاديميين كعملها مع أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافيّة في جامعة بير زيت منير فخر الدين في عمل «ex libris»، وكبير الباحثين في مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة سليم تماري في عمل آخر «مطار الّلد». لكن، وكما هو معروف سلفاً، «التلويث» يبدأ من الداخل بمصدر من «الخارج». ففي حديثها عن تجربتها التعليميّة، تشير أميلي بدقّة إلى مصطلح «مقاومة إفقاد الذاكرة التاريخيّة». متحدّثة عن «محو مستمر للذات الفلسطينيّة بعوامل يسهم فيها الانتشار العريض والتكاثر السريع للمنظمات غير الحكوميّة، والفنون والمشاريع الثقافيّة، التي تقترح الانضباط داخل بنى محددة من دون أن تحوز معرفة وثيقة أو وعياً بتاريخنا الثقافي».

يعود بنا ذلك إلى التساؤل عن أهميّة الفن لشعوب لا تزال ترزح تحت الاحتلال من خلال عنصرين: العودة إلى بدائيّة الشّكل، وبدائيّة الخطاب. إذا اطّلعنا على أمثلة من أعمال جاسر، نستطيع ترسيم خطوط عريضة لخطاب نقديّ يتناول التاريخ من خلال سرد مهمّش يخاطب العنصريّة بالسخرية، ويبحث عن القضيّة، ويصوّر المأساة لا بالشعارات بل بالتفاصيل الصغيرة. فإهداءات الكتب المكتوبة بخط ضخم على جدران في أماكن عامّة استعادة لحق السّرد من خلال أقدم شكل للتواصل البشريّ. والإعلانات الشخصيّة لساميّين يبحثون عن ساميّين للعودة إلى وطنهم كاريكاتوريّة تسخر من تراكم الخطابات السياسيّة المسلّم بها. إعادة إحلال السّرد الفردي عمل أكبر من السياق نفسه – وربّما أهم منه أحياناً. والفن يساعدنا في إدراك ذلك عندما يتّخذ شكلًا بشريّاً. فإثارة التساؤلات أهم من الإجابة عليها، وتلويث الواقع يبدو أنّ له أثراً أكبر من استصلاحه. بمعنى أنّه إذا كان الوعي التاريخيّ اليوميّ الموجع والثّابت عبئاً يتشارك الجميع في عصرنا بحمله، فالأرجح أن هذا العبء هو نسختنا عن الحقيقة التي نستعيدها عبر تمارين على ممارسة حقّنا بالسّرد.

أحمد الزعتري

كاتب وصحافي من الأردن

(*) يعرض حالياً معرض أميلي جاسر «نجمة بعيدة بعد النّظر عن عيني، وقريبة قرب العين منّي» في دارة الفنون بعمّان كأوسع عرض لأعمال الفنّانة الفلسطينيّة في المنطقة. وهذا المقال نسخة مختصرة لمقال أوسع سينشر، إلى جانب مقالات أخرى، في كتاب يصدر قريباً عن المعرض تحديداً، وعن تجربة جاسر بشكل أوسع.

السفير العربي

«نفسي تكون معنا ونصلي كل الصلوات في المسجد. ونشتري الأغراض نحن وأنت. نفسي ان تقود السيارة انت وليس امي الغالية، ولكن نقول دائما الحمد لله على كل حال فالسجن يا أبي للأبطال، وماما تصنع من الليمون شرابا حلوا.»

من رسالة حمزة ابن الأسير عزام سلهب إلى والده في السجن

نائب في البرلمان، يقبع في سجن النقب منذ إعادة اعتقاله إداريا للمرة الثالثة في شباط/فبراير الماضي

يوم الأرض

فلسطين.. مجتمع البيروقراطيّة والديون

«في الطريق إلى.. المدرسة في النقب» تصوير محمد بدارنة

في صيف العام 1994، بعد توقيع اتّفاق أوسلو، أصبح وضع لبنات سلطة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة المهمّة الرئيسيّة للقيادة الفلسطينيّة. منح الاتّفاق الفلسطينيّين الفرصة لبناء مُؤسّساتهم المُختلفة في كلّ المجالات تقريبا، لكن ضمن القيود السياسيّة والماليّة والجغرافيّة التي حدّدتها نصوصه وملاحقه.

لم يكن الفلسطينيّون حديثي عهد ببناء المُؤسّسات الوطنيّة في الواقع. فمع انطلاق الحركة السياسيّة الفلسطينيّة مطلع الستّينات، وتحت وطأة الوعي المتزايد بضرورة صقل هويّة وطنيّة جامعة لكلّ الفلسطينيّين، أنشئت شبكة واسعة من المُؤسّسات التي غطّت كافة مناحي حياة الفلسطينيّين في المنفى، ولعبت دورا أساسيّا في تعبئة اللاجئين المطرودين من أرضهم ولمّ شتاتهم حول مشروع وطنيّ موحّد، وشكّلت في الوقت نفسه تعويضا عمليّا لفقدانهم المروّع لدولتهم عبر خلق «دولة فلسطين» مُتخيّلة يحملها الفلسطينيون أينما حلّوا وارتحلوا، انتظارا للحظة التي تهبط فيها إلى الواقع، على الأرض. لعلّ تدريب م.ت.ف. لدفعة من الطيّارين الحربيّين قبل امتلاكها لمطار وطائرات، هو واحد من الأمثلة الساطعة ـ والغريبة في مجازيّتها ربما ـ على الطبيعة المُميّزة للحركة الفلسطينيّة التي حملت عبر رحلتها النضاليّة مُركّبات الثورة والدولة في آن معا.

لم تجرِ عمليّة تشكّل هذه المؤسّسات في عالم معزول بالطبع، فهي تأثّرت في جانب منها بطبيعة ووظائف الحركة بحدّ ذاتها، وفي جانب آخر بالسياق الأوسع للصراع في المنطقة الذي انغمست فيه الحركة بفاعليّة كبيرة. حتّمت الطبيعة المُقاومة للحركة الفلسطينيّة عليها تأسيس تشكيلات عسكريّة متنوّعة، وهي تشكيلات سرعان ما تمّ الاستثمار فيها لتأخذ طابعا مُمأسسا ومُنظّما. وكان لعمليّة الاستثمار هذه أن تتحوّل تدريجيّا إلى أداة عمليّة لتعميم الهياكل البيروقراطيّة وتضخيم أعداد الموظّفين بأجر في م.ت.ف. وجاءت المُساعدات العربيّة التي تدفّقت على «فتح» بوجه خاص منذ أواخر السبعينيّات لتمنحها مزايا خاصّة، مكّنتها من تأسيس جسم بيروقراطي ضخم تكوّن من طيف واسع من المُؤسّسات والهيئات واللجان والأجهزة التي راحت مع الوقت تلتهم معاني الحركيّة السياسيّة والفاعليّة التي اتسمت بها الحركة عند انطلاقها. وقد شجّع تفاعل سياسات الريع الإقليميّة مع بنى الحركة الفلسطينيّة وطريقة إدارتها التي ترتكز على الزعامة التقليديّة والنافذة وشبه الفرديّة لياسر عرفات، إلى ظهور ملامح «زبائنيّة» طبعت عمل الحركة والعلاقات داخلها. فتضخّم البيروقراطيّة الفلسطينيّة في المنفى يُمكن رؤيته من منظور آخر كأداة ساعدت في توسيع دائرة المُنتفعين بطريقة تضمن مراعاة أكبر قدر ممّكن من التوازنات السياسيّة والحساسيّات الأخرى كالاعتبارات الجهويّة والمناطقيّة داخل هيكل الحركة.

بذور السلطة الفلسطينيّة

عندما بدأ وضع بذور السلطة الفلسطينيّة على الأرض، كان من الصعب على هذه العمليّة ألا تحمل في داخلها المركّبات المُلتبسة ذاتها للحركة الفلسطينيّة في المنفى. وكان واضحا منذ البداية أنّ ضروب تعميم الهياكل البيروقراطيّة المُقترنة بالزبائنية (والتي حاكت النمط السائد لدى الأنظمة العربيّة بطريقة لافتة) قد عكست نفسها بعمق على عمليّة تأسيسها. فالسلطة التي كانت جهازا محدود الصلاحيّات، مُفتقرا لسيطرة حقيقيّة على موارده، استطاعت بحلول العام 1997 أن تستوعب زهاء 83 ألف موظّف، موزّعين على طائفة واسعة من المُؤسّسات المدنيّة والعسكريّة المختلفة. وقد ظهرت هذه الفاعليّة بشكل خاص في إعادة تأسيس أجهزة الأمن التقليديّة، التي كان قادتها وكوادرها الرئيسيّون الرجال أنفسهم الذين عملوا في الدوائر الأمنيّة لـ «فتح» قبل تأسيس السلطة، واستحداث أجهزة أمنيّة جديدة لاستيعاب أبناء الحركة في الداخل، ومنحهم امتيازات ماليّة ومصادر نفوذ عبرها (كان جهاز «الأمن الوقائي» واحدا من الأمثلة على هذه السياسة حيث ارتكز كادره بشكل أساسيّ على نُشطاء الداخل). وبشكل عام، فإنّ النمط الذي كان سائدا في «فتح» قبل السلطة من إعطاء الحظوة لـ «العسكر» بقي حاضرا في تركيبة السلطة الفلسطينيّة الناشئة التي كانت في التسعينات تُدير دزّينة من الأجهزة العسكريّة والأمنيّة. فمن عدد الموظّفين الـ 83 ألفا في العام 1997، شكّل العاملون في الأجهزة الأمنيّة ما نسبته 45 في المئة من إجمالي الموظّفين في السلطة بكلّ دوائرها المدنيّة الأخرى. وقد استحوذت أجهزة الأمن على حصّة لم تقل يوما عن 40 في المئة من إجمالي رواتب السلطة، وذلك لأنّ أجور موظّفيها كانت أعلى، ولأنّها تمتّعتْ على الدوام بمجموعة أخرى من الامتيازات المتنوّعة التي استفادت منها الرُتب العليا بشكل خاص.

لكنّ الاقتصار على تفسير التضخّم في البيروقراطيّة الفلسطينيّة بالاعتماد على المُحرّكات المُتعلقة بالزبائنيّة فقط يحجب العوامل المُستجدّة التي فرضت نفسها على السلطة التي أصبح مُناطا بها الآن إدارة شعب تحت الاحتلال، ويُخفي بالتالي العوامل الأخرى التي أسهمت في تضخمها على هذا النحو. فعُمر السلطة يناهز الآن العشرين عاما، ما يعني أن شكلها ووظائفها والقاعدة الاجتماعيّة التي تعتمد عليها قد تطوّرت، وهو ما انعكس على حجم بيروقراطيّتها وأدوارها وطبيعة الفئات المُستفيدة منها بطبيعة الحال. بشكلٍ خاص، أدّى تطوّر الخدمات الاجتماعيّة التي تُقدّمها السلطة في مجالات كالتعليم والصحّة إلى جعل التوسّع البيروقراطيّ تلبية لحاجة عمليّة. هكذا، راح موظفو هذين القطاعين يزدادون ليصل عددهم اليوم إلى حوالي 60 ألف موظّف، يشكّلون 35 في المئة من إجمالي العاملين في السلطة تقريبا. وفي موازاة ذلك، فرضت سياسة إسرائيل في الاستغناء عن العمالة الفلسطينيّة، وانهيار الاقتصاد الفلسطينيّ مع نهايات العام 2000، اللجوء إلى التوظيف البيروقراطي كسياسة تسكين اجتماعيّ لاستيعاب جزء من البطالة في الجهاز الحكومي. وتعكس الأرقام الخاصّة بأعداد الذينَ تمّ توظيفهم في أجهزة الأمن هذا المنحى، إذ تشير إلى ارتفاع موظّفي الأمن من 52 ألفا عام 2001 إلى 82 ألفا في العام 2006. وكان جهاز السلطة قد دمج في مراحل مُختلفة أيضا طيفا من المحسوبين على الفصائل الفلسطينيّة التي عارضت في البدايات مشروع أوسلو، ليتجاوز في تضخّمه منطق الزبائنيّة ويتوغّل ليطال فئات مُتباينة ويدمجها بناء على اعتبارات مُختلفة، إذ يصل عديد عناصره اليومَ حوالي 170 ألف موظّف في الضفّةَ الغربيّة وغزّة.

رواتب السلطة وتضخّم الديون

فرضت البيئة التي نشأت فيها البيروقراطيّة الفلسطينيّة عليها منذ البداية أن تتطوّر بشكل نكوصيّ. فتوسّعها الكبير اقترن بشكل لا ينفصم مع افتقادها المُتسارع لأيّ سلطة حقيقيّة على مواردها في ظلّ استمرار إسرائيل في الهيمنة الاستيطانيّة على الأرض. كان لهذا المنحى النكوصيّ أن يُحوّل السلطة في النهاية إلى مُجرّد إدارة تنفيذيّة لجهاز بيروقراطي ضخم محدود الصلاحيّات، وأن يجعل مشروعها السياسي قاصرا على الإجابة على مُتطلبات تشغيل هذا الجهاز وتأمين موارده. ولا يُمكن بحالٍ من الأحوال تجاهل حقيقة أنّ هذا المنحى قد تعمّق، وبل وتشكّل في جانبٍ رئيسي منه، بفعل التحوّل الذي طرأ على اتّجاهات التمويل الدولي للسلطة خلال العقد الماضي. تكشفُ أرقام موازنة السلطة للعام 2014 وأرقام صندوق النقد الدولي عن هذه الديناميّة بوضوح. فبينما تُشير الموازنة إلى الحجم المُعتبر الذي وصلته فاتورة رواتب السلطة، التي تُهيمن على ما يزيد على 60 في المئة من الإنفاق العام (قُدّرت رواتب العام 2014 بـ 2 مليار دولار تقريبا)، تكشف أرقام صندوق النقد الدولي كيف تفاعل هذا التضخّم مع الاتّجاهات الجديدة للتمويل الدولي، إذ تشير إلى أنّه حتّى ما قبل العام 2001، كان 30 في المئة مع المعونة الدوليّة فقط يُستخدم لتمويل الموازنة العامّة، فيما ارتفعت هذه النسبة إلى 80 في المئة منذ العام 2007، ما يعني أنّ الأموال الدوليّة باتت تُوجّه بشكل شبه حصري لتمويل الإنفاق الجاري الذي تستهلكه الرواتب.

ساهم هذا التفاعل، مُضافا إلى القيود الإسرائيليّة المُشدّدة التي قوّضت الأسس الإنتاجيّة بشكلٍ يستعصي على الوصف، في تحوّل الاقتصاد الفلسطيني إلى «اقتصاد رواتب»، تدور فاعليّته بشكلٍ أساسيّ على الإنفاق الاستهلاكي. وكان من شأن هذه العوامل أن تفتحَ الطريقَ لصعود سريع لقطاع الخدمات، الذي يُساهم اليوم بـ 40 في المئة من الدخل الإجمالي، والذي يقول تقرير لسلطة النقد الفلسطينيّة أنّه كان الأفضل أداء من بين كلّ القطاعات خلال العقد الأخير. راحت هذه الحلقة المُفرغة تعمّق مشكلة الدّين مع الوقت. فمع تراجع الدعم الدولي وتضخّم مُتطلبات تشغيل السلطة الفلسطينيّة، التي غدت أكبر مُشغّل للعمالة، بات اللجوء إلى الاستدانة الخيار الوحيد أمام كلّ هذه المنظومة. فقد ارتفع الدين العام للسلطة بالإضافة لمتأخّراتها للقطاع الخاص في السنوات الثلاث الأخيرة من 26 في المئة من إجمالي الناتج المحلّي إلى ما يزيد عن 40 في المئة منه، لتصل قيمته اليوم إلى ما يقرب من 5 مليار دولار. وقد أصبح الاقتراض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي ضربا شائعا لدى موظّفي السلطة في السنوات الأخيرة. فازداد عدد الموظفين الحاصلين على قروض بنكيّة من 76382 موظفّا في العام 2010 إلى 93731 موظفّا في نهاية عام 2012، وهو ما يعني أنّ أكثر من نصف موظّفي البيروقراطيّة الفلسطينيّة يُسدّدون ديونا شهريّة. فإذا أُخذ بعين الاعتبار أنّ الضفّة الغربيّة وغزّة من المناطق التي ترتفع فيهما نسبة الإعالة، فإنّ الدّين لا يبدو مشكلة موظفي البيروقراطيّة فحسب، بل مشكلة المجتمع الفلسطيني كلّه الذي تُعيله السلطة الفلسطينيّة بشكلٍ أو بآخر.

خاتمة

هل وصل مشروع بناء المُؤسّسات الوطنيّة الذي بدأ في المنفى إلى مآلاته النهائيّة بتحوّله إلى مشروع إدارة بلديّة كبيرة مُثقلة بالديون في ظلّ الهيمنة الإسرائيليّة؟ ما هي الحدود التي يُمكن لتضخم جهاز السلطة الفلسطينيّة أن يصلها في ظلّ تآكل سيطرته الفعليّة على موارده؟ هل تمتلك القوى الفلسطينيّة المُختلفة، وتحديدا تلك التي نظرت بسلبيّة إلى مشروع السلطة، تصورات عمليّة لليوم التالي لحلّها أو انهيارها؟ هل ترغب هذه القوى أصلا في حلّ السلطة، أم أنّها باتت تستبطنها في وعيها كـ «قدس أقداس» مشروعها السياسي؟ بعد عقدين من وضع مداميك أولى مؤسّسات السلطة الفلسطينيّة عام 1994، بدأت «حماس»، وضمن مشروعها لبناء سلطتها على غزّة، بناء النسخة الثانية من البيروقراطيّة الفلسطينيّة التي وصل عديد عناصرها اليوم إلى 50 ألف موظّف. ومع أفول الأجندة الفلسطينيّة التحرريّة، أُختزل الصراع الفلسطيني الداخليّ كلّه حول الطريقة التي يُمكن من خلالها إدماج هذا العدد في الهيكل القائم للسلطة الفلسطينيّة وإيجاد الموارد التمويليّة اللازمة له. ألم تدرك الطبقة السياسيّة الفلسطينيّة، بما فيها جناحها الحمساوي، أعباء هذا المشروع بعد؟ أم أنّها أدركته فعليًا لكنّها تستمرئ الذهاب فيه إلى نهايته مهما كانت النتائج ومهما كشفت الوقائع على الأرض من دلالات؟ كان ماريو بينديتي، أشهر روائيي الأوروغواي، يتهكّم على الحجم الكبير للبيروقراطيّة في بلده الصغير، وعلى شيوع «الذهنيّة المكتبيّة» لدى مواطنيه بالقول أن «أوروغواي هي المكتب الوحيد في العالم الذي وصل إلى مرتبة جمهوريّة مُستقلّة».

لو كان مُقدّرا لبنيديتّي أن يُعايش التجربة الفلسطينيّة لاكتشف كيف تغيب الحدود بين الجدّ والهزل هنا، بحيث تكون فلسطين الرسميّة هي المكتب الوحيد في العالم الذي وصل إلى مرتبة جمهوريّة مستقلّة على الورق فحسب.

رامي خريس

باحث اقتصادي من فلسطين

روح الأرض

«يسيل الماء إلى أعلى، بل يقفز من الوديان إلى رؤوس الجبال، ليحرم كل من سكن السهول من الماء.. يا رجل». هكذا تحدث الشيخ زوبعة لأحد خبراء الاقتصاد الذي رأى لأول مرة الألم في عيون الأهالي. وصف الخبير التفاصيل الدقيقة لما رأى في جولة حول مدينة القمر.. ياريخ.. أريحا، أقدم مدن العالم وأكثرها انخفاضاً في الدنيا.

الماء.. الخرير.. الحياة.. لا يوجد

كنت أسمع السيل المتدفق من الجمل والكلمات، ونبض قلبي يزفّني إلى «ياريخ». من لا يعرف «ياريخ» مدينة القمر؟ البلد الذي مر منه أنطونيو حاملا جرار الملح لكليوباترا من بحرها الذي مات ليحيي كل من غطس جسده فيه. أريحا ملاذ الإسكندر الأكبر وهيرودوس، مدينة التاريخ التي تتآكل مع بيوتها وسكانها من أجل حفنة مستعمرين، يمتصون المياه ويرفعوها من الينابيع إلى مسابحهم المستلقية على رؤوس الجبال.

تباعد صوت الخبير، وكنت مستغرقة في حلمي بتناول موز أريحا المعطر وأنا مستلقية على بحرها الميت لكي أولد من جديد. لم أميز من حديثه سوى هذه الحبال من الكلمات تتسلل إلى أذنيّ:

زوبعة، العطش، إصلاح، الغضب، سخرية، ماء، شريد، غلب.

سلام، هنا، مماحكة، كرامة، عمى، إهانة، غرب، قانون، متوحش.

استعمار، اختلاف، زوبعة، كلام، سكران، مشكلة، مشروع، سيادة، نتيجة.

قنصل، محلي، خطاب، مساعدة، دور، منطقة، مانح.

أجندة، كوخ، خروف، مطر، أساس، شرط، جزء، مزرعة، نموذج، ذكور، أمراض، زنك، إسطبل، أساسات، عامل، ركب، حداد، تقسيم، فهم، ورشة، مبهم، صحية، ممكن، معرفة.

ورشة، تلقيح، فحص، خدمة، إيكولي، خسارة، بعد، مشوار، شمال، ضابط، هرب، ليل، قناص، شهر، رد، طبخة، جر، مقاومة، أمام، بقاء، طبيعة، مانح، تخلف، عنق، زواج، فقر، شعور.

سيطرة، معقول، محاط، ملايين، انسحاب، تجمعات، ارتباط، بؤر، سكنية، بدو، شبكة، أقطاب، صمود، تحويل، نجار، مشترك، مصنع، قرى، ألبان، كهرباء.

بيت، مزارع، لوح، قطرية، شركة، مضخة، بئر، شرط، ثمن، واط، خط، عداد، فرق، استهلاك، الباقي، تعاون، حل.

لم، ابتكار، نوع، مؤقت، مثالي، مرآة، شمس، لمبة، ساعة، توزيع، حق، جسد، تساؤل، عائلة، صديق، شفافية، منظمة، غير، نوم.

كتب، كريمة، حياة، تنسيق، إطار، أولية، جريمة، إلهي، حكاية.

لا لم أكن غائبة عن الوعي، ولم تصبني نوبة هذيان. هكذا تماماً سمعت، لم تكن لي حاجة لوصل الكلمات لأتوصل للمعنى ولأرسم صورة ولأعرف الحكاية التي لم تنته بعد.

يواجه هذه الكلماتَ الشائكة الشيخ صخر الذي أنجب 27 ابناً، ولكل منهم أبناء مثل أبيه، تحولوا في الصحراء الخضراء إلى رجال من صخر، لا يعرفون سوى قانون البقاء.

قال الخبير:»سألت زوبعة وجاره صخر، ما هي أولوياتك»؟.أجابني:»الماء.. الماء.. الماء، الحياة.. (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلاَ يُؤْمِنُونَ).

أتت وفود وذهبَت وفوَد، تظاهرَ ناشطون وتركوا وراءهم شعارات تتطاير في الأرض العراء، حفظها السكان لهم، ظناً منهم أنهم سيعودون باحثين عن شعاراتهم الضائعة.

أثناء الكوارث الكبرى، تصر منظمة الصحة العالمية على توفير عشرين ليتراً من الماء لكل منكوب، وهي الكمية الدنيا للعيش على الحافة السفلى للكرامة. أبناء الأغوار يعيشون بأقل من هذه الكمية.

يراقبون الأنابيب التي حلبت مياه ينابيعهم تتسلق الجبال فوقهم، وتدلق ما في بطنها في جرار من لحم، أتخمها نهش لحوم سكان الأغوار، الذين ما زالوا يتحدثون في ليالي الشتاء عن أمجاد أجدادهم الملوك.

تحول زوبعة وعسكر وصخر وجيرانهم ومن أتى من صلبهم إلى صخر، يقول الشيخ زوبعة: «بيوتنا من طين هذه الأرض، نبنيها بهذه الحجارة (مادا يديه الصخرية)، بسرقتهم للمياه، يسرقون ميراثنا في عجن الطين لكي يولد آدم آخر وآخر.

امتياز دياب

كاتبة من فلسطين

فيديو الفلسطيني

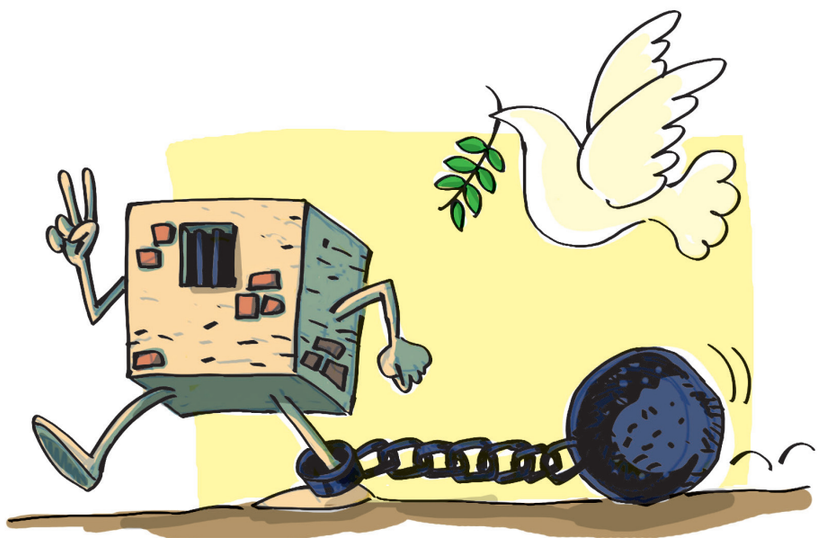

كنا مارين بالصدفة فرأينا الفلسطينيين محبوسين في القفص. قلنا لهم لا تتحركوا، انتظروا قليلاً، نريد أن نصور فيديو لكم. وشغّلنا الكاميرا ثم ذهبنا لننام. عندما عدنا وجدنا أحدهم قد ثنى ساقه، فقلنا له يا حبيبي، الفلسطيني عليه أن يبقى صامداً إلى الأبد، لم تفكر لحظة في شكل الفيديو عندما تثني ساقك؟ وفرد الفلسطيني ساقه. وواصلت الكاميرا عملها.

بعد قليل بدأنا نتثاءب. كان الموضوع مملاً. سألني صديقي ماذا لو أدخلنا عليهم بعض الحشرات؟ الحشرات توّحد بين الفلسطيني والطبيعة، طبيعة بلاده يعني. ووافقته وبدأت الحشرات تهجم عليهم ورأيناهم يهرشون في أذرعهم، فقلنا لهم إن الفيديو لن يكتمل بهذا الشكل، لم يَحْكِ لنا كتابُ التاريخ أن هناك فلسطينياً يهرش. وحاول أحدهم قتل ناموسة بيديه، فقلتَ له إن الفلسطيني لا يقتل الحشرات لأنه إذا كان قاسياً لهذا الحد، فما الفارق بينه وبين الإسرائيلي؟ وضحك زميلي وقال، تظن أن هناك فارقاً؟ أنت ساذج يا صديقي! ثم بدأنا نرمي عليهم حجارة عقاباً لهم ونصرخ فيهم أن من يتحرك منهم لن نرمي له عشاءه الليلة. ولأنهم لم يأكلوا من يومين فقد اضطروا للوقوف ثابتين. وبالفعل أخذنا نقذفهم ببعض الأرغفة اليابسة، فجلسوا على الأرض ومضوا يأكلونها.

بيني وبينك، اندهشنا جداً، هل نسوا أنهم في قفص؟ هل تطبعوا مع حياة القفص ونسوا كل شعاراتهم الثورية؟ وعاودنا قذفهم بالحجارة عقاباً لهم على خيانتهم لقضية شعبهم، حتى صرخ أحدهم: «طَلْعونا» من هنا.

هنا بالتحديد بلغ السيل الزبى، كانت هذه أكبر طعنة تلقيناها في حياتنا. نظرنا كلنا إليه في ذهول، «طلعونا» من هنا؟ يعني نحن نتعب أنفسنا ونصور لكم فيديو حتى نكسب تعاطف العالم مع قضيتكم وأنتم تريدون الخروج من هنا؟ لا انتماء أبداً؟ لا إخلاص للوطن؟ قال لي زميلي: إننا الغلطانون لأننا اهتممنا بأمرهم من الأصل. وأخذنا نكهرب أسوار القفص حتى لا يفكر أحدهم في الخروج، وأغلقنا الباب ثم خرجنا وتركنا الكاميرا تعمل، إذ ربما ينفعنا الفيديو لإثبات أية نظرية نريد إثباتها في ما بعد.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

يوم الأرض

«أما أولادنا فلكل منهم حكاية لا تتسع السطور لشرحها، فجنى شديدة اللهفة عليك، وأيمن يفتقد الأب الذي يفترض أن يقف معه في كل ما يواجهه في هذا الزمن الصعب، وميسان تحنّ كثيراً لدلالك لها، أما محمد، حبيب قلبك، فما يفتر لسانه عن ذكرك أبداً، وأما صغيرنا عفيف فهو لا يعرفك إلا صورة أو خلفية لجهاز الكمبيوتر أو الجوال..»

رسالة زوجة الأسير ليث عتيلي الذي أفرج عنه عام 2012

البشرى السارة من فلسطين

تشتت الأرض والاقتصاد والحكم.. ووحدة الشعب

نبيل عناني – فلسطين

«فرّق، تسد»، تلك هي العبارة المتعارف عليها بأنها الشعار الأعلى لاستراتيجية الاستعمار والاستيطان الأوروبي في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، والتي تفككت أنظمة سيطرتها القديمة بحلول النصف الثاني للقرن الأخير. وهي عبارة كافية اليوم، من دون الحاجة للجوء إلى مفاهيم علمية أرقى، لفهم تعامل دولة إسرائيل مع الشعب العربي الفلسطيني منذ نشأة الحركة الصهيونية في السياق الاستعماري التاريخي نفسه، ومستخدماً آلياته ومنطقه وأهدافه الاحلالية نفسها.

ما يبدو طاغيا

بعد 67 سنة على إقامة دولة إسرائيل ونصف قرن تقريبا على انطلاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني ومقاومتها بجميع الوسائل المتاحة و (المتغيرة) للمشروع الصهيوني، نجح الأخير ليس فقط بالتحكم بـالأرض الفلسطينية وتسخير موارده واقتصاده لأولويات التوسع الاستيطاني اليهودي في جميع مساحاتها. بل استطاعت إسرائيل أيضا أن تشتت مراكز الحكم والمصالح الاقتصادية والمطالب التحررية للشعب الفلسطيني إلى أربع أو خمس أجندات منفصلة ومتباعدة داخل فلسطين التاريخية، ناهيك عن التشتت المتزايدة للشتات الفلسطيني نفسه خارج فلسطين، بين فلسطيني أردني وآخر سوري أو لبناني وآخر أميركي الخ. مشهد كئيب ربما يفترض أن يدفعنا إلى اليأس والاستسلام لحتمية سيطرة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين وانـقـراض «الشعب العربي الفلسطيني» وقضيته التحررية وآمال بناء كيانه السياسي الوطني الموحد.

لكن الإقـرار بمثل هذا الاستنتاج لا يلخص وحده الحالة الفلسطينية المعاصرة، فهو يغفل حقيقة صلبة وذات دلالة هامة للمستقبل، وهي ثبات الإنسان الفلسطيني على الأرض وتمسك الشعب الفلسطيني بهويته العربية في مختلف أماكن تواجده، بغض النظر عن الإطار السياسي والقانوني المتحكم بحياته اليومية. ونجد في تلك العبارة الشائعة «الصمود» كلمة السر للتوصل إلـى فهم أعمق لتوازن القوى في فلسطين وإمكانية دحض المنطق الاستعماري القائل بأنه كلما تشتتت أكثر القضية الوطنية الفلسطينية وتأخر التحرير، كلما قُهر الشعب العربي الفلسطيني وتبددت آماله بإمكانية تحقيق مطالبه المشروعة. وفي سرد موجز لحالة التشتت الفلسطينية في الوطن، يمكن قراءة أبعاد تتعدى الصورة الظاهرة وتشير إلى بروز أنماط ومطالب جديدة لمفهوم «تحرير الإنسان والأرض».

وما من شك أن حقبة أوسلو التي لا نزال نعيش إفرازاته أعادت تعريف الشعب الفلسطيني بين ذلك الجزء منه المقيم في الأراضي المحتلة العام 1967 (حوالي 4.1 مليون اليوم) من جهة، والجزء الأكبر منه المشتت في دول المنطقة والعالم (البالغ تعداده حوالي 5.5 مليون) من جهة ثانية. واستثنت أوسلو تماماً من المعادلة الجديدة مصير الفلسطينيين العرب المواطنين في دولة إسرائيل (حوالي 1.4 مليون) وأهالي القدس (حوالي 300 ألف اليوم). وكان ذلك من الانتصارات المبكرة لإسرائيل في تقسيم شعب واحد كانت له قضية واحدة وممثل شرعي وحيد يسعى لتقرير مصيره ونيل حقوقه في إطار دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كما حددتها م.ت.ف. نفسها في برنامج النقاط العشر للعام 1974: «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة عل كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها».

لكن التطورات اللاحقة في مراحل حكم ياسر عرفات ثم بعد تولي محمود عباس دفة القيادة الوطنية، حالت دون تحقيق هذا الهدف الوطني، بل أدت إلى تراجع احتمالات إنجازه أمام توسع الاستيطان وتشديد قبضة التحكم الإسرائيلي بمختلف نواحي حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وذهبت دينامية التشتت إلى ابعد من ذلك منذ «انسحاب» إسرائيل من قطاع غزة في 2005 وخلق الظروف المناسبة لانقسام في الحكم والأرض، حيث لم تعد هناك سلطة فلسطينية واحدة، بل اثنتان، وانقطعت أواصر العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين «محافظات الجنوب» والضفة الغربية. ولم تعد القدس العربية تابعة سياسيا أو اقتصاديا إلى أي إطار عربي أو فلسطيني. وكل ذلك عزز التيارات الجارفة التي تزيد من التمزق الفلسطيني بل من تناقض المصالح بين هذه الفئة وتلك. أضف إلى ذلك حقيقة أخرى تزيد من مشهد التشتت، أي احتفاظ إسرائيل منذ أوسلو (وبإقرار الطرف الفلسطيني) بـ60 في المئة من أراضي الضفة الغربية في المناطق المسماة «ج»، وخضوع حوالي 10 في المئة من سكان الضفة الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق إلى الحكم العسكري المباشر، كأنهم ما زالوا يعيشوا ظروف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

أربع كانتونات

يعني أنـه ليست هناك «ارض فلسطينية محتلة» واحدة، بل أصبحنا أمام أربع أراضي/كانتونات محتلة، كل منها تعمل حسب قوانين وأنظمة حكم ومـوارد واقتصاديات مختلفة ومسارات تحررية متباينة، لكن الجميع يدور في فلك النظام الأمني والاقتصادي والقانوني الإسرائيلي المتحكم. هكذا نجد في كل جبهة من المواجهة مطالب ووسائل مختلفة: المقدسي الذي يحاول أن يحافظ على إقامته في مدينته والهوية الإسرائيلية التي تسمح بذلك من خلال الالتزام بدفع الضرائب وإثبات الإقامة الفعلية، ومزارع الأغوار الذي يعيد بناء بيته أو حفر بئر مائي كلما هدمته سلطات الاحتلال، والغزّي الذي لا يزال ينتظر وعود المانحين العرب والأوروبيين بإعادة بناء ما دمرته الحروب الأخيرة، ثم المواطن في رام الله ونابلس الذي يجاهد لتسديد فواتيره وديونه المتراكمة وهو ينتظر صرف 60 في المئة من فاتورة الرواتب الشهرية لكي يضخ ذلك في الطلب المحلي ويحرك قليلا السوق الراكد.

يضاف إلى مشهد التشتت هذا التجاهل المنهجي لاحتياجات وحقوق الأقلية العربية الأصيلة داخل دولة إسرائيل الذين طالما اعتبروا مصيرهم «كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني». على الأقل هكذا كان إلى أن وضعتهم اتفاقيات أوسلو جانبا وبقوا وحيدين في ساحة المواجهة مع دولة إسرائيل ليديروا أمورهم ضمن ما يتيح النظام الإسرائيلي القانوني والسياسي البرلماني من هوامش ضيقة للمطالبة بالحقوق والمساواة، من دون أن تسد فعلا الفجوة الاقتصادية والمعيشية بينهم وبين المواطنين اليهود الإسرائيليين خلال الـ 20 سنة الماضية. والانفصال بين المسار السياسي والقانوني للفلسطينيين في إسرائيل ومسار هؤلاء في الأراضي المحتلة أدى إلى تمايز في شكل ومضمون النضال للتحرر وانتزاع الحقوق من دولة انحرفت في السنوات الأخيرة إلى المزيد من التطرف والعنصرية الصريحة. لكن في نهاية المطاف، فإنهم مثل الغزّي والمقدسي والخليلي والنابلسي و «حراس الأرض» (كما يسمون أهالينا في مناطق «ج»)، مستهدفون جميعاً من قبل القوى الاستعمارية نفسها في أرضهم ورزقتهم ونمط حياتهم العربية الأصيلة.

وفي سابقة في تاريخهم السياسي، خاضت القيادة العربية في إسرائيل معركة انتخابية برلمانية في «القائمة العربية المشتركة» جمعت أربعة أحزاب (متنافسة تاريخياً) تحت شعارات أيضا لم تُشهد من قبل، مثل «إرادة شعب» و«نحن مع بعض أقـوى» و «هـذه فرصتنا». صحيح أن للأحزاب الأربعة المتحالفة ضمن القائمة المشتركة اختلافات عقائدية وسياسية كبيرة ستعرِّض وحدتهم للمخاطر في الفترة القادمة. لكنه يجب عدم إغفال الحقيقة الساطعة بأن القائمة المشتركة حصلت على تأييد 450.000 (85 في المئة) من أصوات الناخبين العرب الذين أثبتوا بإرادتهم الحرة أن هناك نصف مليون فلسطيني عربي داخل إسرائيل يتفقون جميعا على الشيء نفسه: قيادة سياسية موحدة.

فلسطينيو 1948

يعيدون تعريف أنفسهم

هنا بيت القصيد: بعد أكثر من 60 سنة على النكبة و20 سنة على الاتفاقات التي نفتهم إلى زاوية معزولة في حلبة اللعبة البرلمانية الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين في إسرائيل الذين سلكوا ما يصفه العالم السياسي الفلسطيني أمل جمال بـمسار «الأصلنة» (indigenization) لأحوالهم المعيشية وخصوصيات نضالهم المطلبي، أعادوا تعريف أنفسهم ليس كأقلية أو «وسط عربي» (كما تعتبرهم الدولة) بل كـ «شعب» وكجزء من شعب عربي فلسطيني لديه مطالب اجتماعية واقتصادية وخدمية من جهة، ويؤيد المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني من جهة ثانية. ليس من الصدفة أن أهم التحديات للرواية السائدة (بأن الشعب الفلسطيني هُزم وأخضع إلى مقتضيات القوة الإسرائيلية بلا رجعة) قد صدرت في صيف 2014 من القدس العربية التي قيل عن أهلها أنهم انسلخوا عن مسار النضال ضد الاحتلال، ثم من غزة التي خضعت لحصار لم يعتقد أحد أنه كان بإمكان المقاومة المسلحة مواجهته، ثم في المظاهرات الشعبية داخل إسرائيل المتضامنة مع القدس وغزة، وفي مناطق عربية ظنَّ العديدون أن «الأسرلة» أصبحت هي عنوان الانتماء المهيمن فيها.

وها هي الرواية الفلسطينية الفعلية: بينما تتراجع الفرص الظاهرة لتحقيق التحرير والاستقلال الوطني بمفهومه الشائع منذ 1974، تتقدم نماذج جديدة وغير متوقعة للتأكيد على الهوية العربية الفلسطينية وعلى الإصرار على مواجهة الاحتلال والحصار والاستعمار، في أشكال نضالية تتحول إلى «ما بعد القومية» (post-nationalist). وبينما تنحسر الأرض المتاحة للعربي لإفساح المجال أمام المستوطن اليهودي، تنفتح مساحات سياسية وقانونية واقتصادية مختلفة لحراك الشعب الفلسطيني والتواصل بين فئاته المشتتة رغم الحدود والجدران، بدعم متزايد من أنصاره اليهود، إسرائيليين وغير اسرائيليين المعادين لنهج اسرائيل، ومن الرأي العام العالمي.

ومع أن الشعب الفلسطيني يرزح تحت أنظمة مختلفة من السيطرة الإسرائيلية ويعبر عن مطالبه بأجندات خاصة بكل فئة على حدة، فإنه يتحدث أكثر فأكثر بلغة مشتركة ويتحرك باتجاه واحد، ولو بحد أدنى من الوحدة، ويُجمع على رفض منطق الاستثناء الصهيوني ويصب حتماً بصمود الهوية والانتماء العربي غير القابلة للتصرف. وفي المشهد العربي الإقليمي القاتم السائد اليوم تبقى بوصلة فلسطين هي الثابتة مهما تعددت الجبهات والسياقات وتعاظمت قوة وغطرسة العدو. وهذه هي البشرى السارة من قلب فلسطين.

رجا الخالدي
باحث مشارك
في مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت

حلـــــم..

زيد عيسه – فلسطين/رام الله

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ مشاركة سياسية أم مسرح للإنقسام؟ ـ ياسمين صالح
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بـألـف كلـمـة

«ألعاب غير معترف بها»

«كان عند أهلي رَوضة وكُنت مبسوطة قَدّ السما، لمّا أجت الجرافات وهَدمن الروضة أنا أنقذت الألعاب واعطيت كُل لُعبة إسم. أنا بَحِب ساندريلا لإنها مِتلنا مظلومة».
(عليا، 10 سنوات، قرية الزعرورة ـ النقب).

«لما أكبر بدي أصير رَجُل فضاء. هذا مش برميل، هاي مركبتي، تعال فوت شوف! وعد نجوم، لمّا إكبر بدي إطلع أمشي، أنا بكون أمشي بس طاير يعني بمشي طاير فاهمَ؟ بالفضاء ما في عَتمة وإذا صارت عتمة بضوي بالجنراتور كُل العتمة.»
(محمد هواشلة، قرية الغراء ـ النقب).

من معرض «ألعاب غير معترف بها»
حيفا/غزة، للمصور الفلسطيني
محمد بدارنة.